

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع

رقم التبليغ:

١٥٩
٢٠٠٢ / ٣٣ / ٣

بتاريخ :

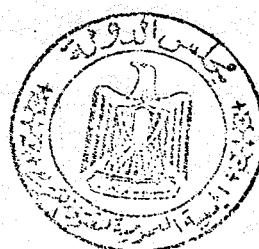
ملف رقم : ٦٦١ / ٣٧ / ٢١

السيد الدكتور / وزير المالية

تحية طيبة وبعد ...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم ١٤٨٨ و بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٨ بشأن مدى تفع الشركة المصرية للكيماويات ، شركه دار النصر للطباعة (هد لain) بالإعفاءات المقررة بقانون ضمانات وحوافر الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ .

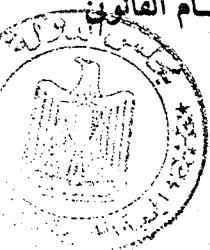
وخلص واقعات الموضوع - حسبما يبين من الأوراق - في أن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وافقت على قطع الشركة المصرية للكيماويات بالإعفاء الضريبي المقرر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وتحديد بداية الإنتاج اعتبارا من ١٩٩٧/١١٦ ، على الرغم من أن الآلات والمعدات الخاصة بالشركة ثبت أنها مستعملة ، كما وافقت على قطع شركة دار النصر للطباعة (هد لain) بالإعفاء المقرر بذات القانون على الرغم من أن الشركة أقيمت بالأصول المادية والمعنوية لشركة النصر للطباعة والتعبئة والتغليف كانت مقامة بمدينة السادس من أكتوبر ، وصدر بشأنها قرار لجنة الإعفاءات الضريبية بتاريخ ١٩٩٧/٧/١ بعدم أحقيتها في التمتع بالإعفاء الضريبي المقرر بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ، فعدلت الكيان القانوني لها من شركة توصية بسيطة إلى شركة مساهمة مصرية ، واعترض جهاز مدينة السادس من أكتوبر على ذلك وطالب بفرق سعر الأرض من تاريخ التخصيص سنة ١٩٩١ حق تأسيس الشركة المساهمة ، وعليه تم تصفية الشركة قبل أن تزاول النشاط وعدلت الكيان القانوني مرة أخرى إلى شركة توصية بسيطة باسم / دار النصر للطباعة ، وصدر بشأنها قرار ترخيص بالتأسيس من الهيئة العامة للاستثمار برقم ١٠٩٠ بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٣ لتمتع بالمزايا والإعفاءات المقررة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ .



وإذ ثار خلاف في الرأي بين كل من الهيئة العامة للاستثمار ومصلحة الضرائب حول مدى تفعيل الشركتين المذكورتين بالإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، مرده إلى مدى لزوم أن تكون الآلات والمعدات المستخدمة في كل منها جديدة، لذلك طلبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية.

ونفي بأن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المقودة بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ٢٠٠٧ م ، الموافق ٣ من صفر سنة ١٤٢٨ هـ ، فاستبان لها ان المادة (١) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ تنص على أن " تسرى أحكام هذا القانون على جميع الشركات والمنشآت، أيا كان النظام القانوني الخاضعة له ، التي تنشأ بعد تاريخ العمل به ، لمزاولة نشاطها فى أي من المجالات الآتية : - استصلاح واستزراع الأراضى الصناعة والتدعين " ، وأن الباب الثالث من هذا القانون نظم حوافز الاستثمار، حيث تناول الفصل الأول منه – قبل تعديله بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ياصدار قانون الضريبة على الدخل " الإعفاءات الضريبية " وذلك ياغفاء أرباح الشركات والمنشآت وأنصبة الشركاء فيها من الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى أو الضريبة على أرباح شركات الأموال ، بمحسب الأحوال ، لمدة حس سنتين تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط ، ويكون الإعفاء لمدة عشر سنوات بالنسبة للشركات والمنشآت التي تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة، على نحو ما فصلته المادة (١٦) . ومدت المادة ٢٣ مكرراً – المضافة بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ – مظلة هذه الإعفاءات إلى التوسعات التي تتوافق عليها الجهة الإدارية (الهيئة العامة للاستثمار) وذلك عن طريق زيادة رأس المال، واستخدام هذه الزيادة في إضافة أصول جديدة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع .

ولما كان من المقرر ، فلها وقضاء ، أنه متى كان النص القانوني واضحاً جلى المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه ، فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهدا بالعلة التي أملته لأن البحث في علة التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، كما إنه متى كان النص عاماً مطلقاً فلا محل لتخصيصه أو تقييده بلا نص ، لما في ذلك من استحداث حكم مغایر لم يأت به النص عن طريق التأويل. وكانت عبارة " الشركات والمنشآت التي تنشأ بعد تاريخ العمل به " الواردة بنص المادة (١) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وردت بصيغة العموم ، في عبارة واضحة جلية المعنى على سريان أحكام هذا القانون على جميع الشركات والمنشآت التي تنشأ بعد العمل به ، أيakan النظام القانوني



الخاضعة لـه ، ودون اشتراط أن تكون الأصول المستخدمة فيها جديدة ، ومن ثم فلا محل لتخصيصها باشتراط ذلك ، لتعارض هذا الشرط وعموم النص . يؤكـد ذلك ما قرره المشرع بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بالنسبة للتوسعات التي تجريها الشركات والمنشآت حيث اشترط لتمتعها بالإعفاءات الضريبية أن تكون الأصول المستخدمة في التوسعات جديدة .

۱۰۷

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى أحقيّة الشركتين المعروضة حالتهما في التمتع بالإعفاءات والمزايا المقررة بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار المشار إليه ، وذلك على النحو المبين بالأسياب .

وتفضلو ابقبوا وافر الاحترام ،

رئيس الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع

حَالَهُ كَيْمَانٌ

المستشار / نبيل ميرهم
نائب الأول لرئيس مجلس الدولة



٢٠٠٧ / / تحرير أفي:
م/ن